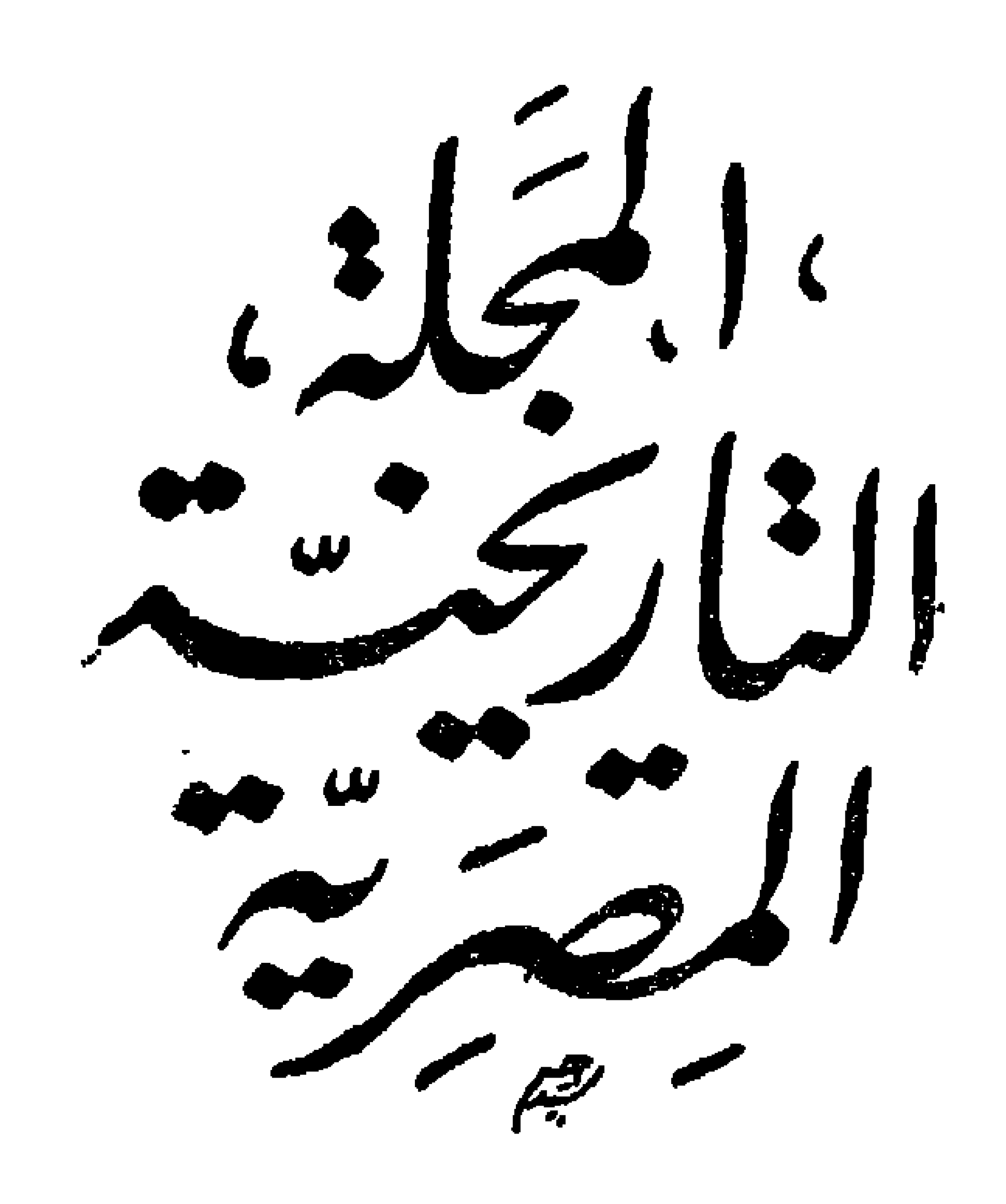
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

SOCIETE EGYPTIENNE D'ETUDES HISTORIQUES


يشرف على تحريرها


أحمد بدوى
رئيس الجمعية

محمد مصطفى زيادة
نائب رئيس الجمعية

إبراهيم نصحى
أمين عام

أحمد محمد عيسى
سكرتير التحرير



المجلد الثانى عشر — ١٩٦٤ — ١٩٦٥



ترجو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية من أعضائها استلام نسخاتهم تباعا من هذه المجلة، بحق عضويتهم السنوية بالجمعية، ٢ شارع ناصر الدين المتفرع من شارع البستان بالقاهرة . وتقوم دار المعرفة ، ١٥ شارع صبرى أبو علم بالقاهرة، ببيع المجلة بسعر التكلفة لغير الأعضاء .

# محتوى هذا العدد

بحـــوث :

صفحة



نصوص :

## الأصول التاريخية لقضية عمان

بدأت القضية العمانية تظهر فى مجال المناقشة الدولية حين عرضت على الأمم المتحدة ، لأول مرة سنة ١٩٥٧ ، وكان ذلك على أثر اجتياح قوات سلطنة مسقط ، المؤيدة من جانب الإنجليز، لأراضى الإمامة العمانية فى الداخل. وبرر سلطان مسقط هذا الاعتداء بأنه توطيد لنفوذه فى المقاطعات الخاضعة له، أو بمعنى آخر أنه لا يعترف بوجود الإمامة . ومن هنا كان اتجاه الإمامة إلى إسماع صوتها فى المجال الدولى، مع التركيز على أن لها كياناً خاصاً. وعلى هذا فإن مشكلة عمان تثير تساؤلا ً يمكن تفهم القضية على أساسه . هل الإمامة هى الأصل، والسلطنة غير شرعية ؟ أم أن وجود السلطنة أكسبها صفة الشرعية بحكم الأمر الواقع ، ومن ثم تصبح الإمامة بوجودها لا تستند إلى هذه الصفة ؟ ومن هنا يرتبط موضوع قضية عمان بالحديث عن الإمامة ، وهى ليست منشأة حديثة، بل إنها نظام ألفه العمانيون فى الحكم منذ القرن الثانى الهجرى الموافق للقرن الثامن الميلادى . ويعزو مؤرخو الفرق الإسلامية المذهب الإباضى الذى تقوم عليه الإمامة فى عمان إلى احدى الفرق التى ينقسم إليها الخوارج(١)، وإن كان الإباضيون أنفسهم لا يقرون بصحة هذه النسبة، ويؤكدون أن خروجهم لم يكن على الإمام علىّ على الدولة الأموية ، وهم يشيرون بذلك إلى ثورة عبدالله ابن إباض على الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان(٢). وعلى أثر قمع هذه الثورة فى العراق اتخذ الإباضيون من عمان. ملجأ لهم، نظراً لموقعها المتطرف، وأخذوا ينشرون فيها مذهبهم. ومن عمان بدأت تظهر ثورات كثيرة ضد الأمويين والعباسيين .

---

(١) انظر الشهرستانى : الملل والنحل ، ج ١، ص ٢٧١ ؛ مصطفى بن اسماعيل الإباضى : الهدية الإسلامية ؛ يحيى معمر : الإباضية فى موكب التاريخ ، ج١، ص٢٠٨ .

(٢) الشماخى : كتاب السير فى رجال الإباضية ،ص ٧٧ .

ولعل أشهر هذه الثورات ماقام به سليمان وسعيد الجلنديين ، اللذان كانا يقومان بشئون الإمامة فى عمان زمن الوالى الأموى الحجاج بن يوسف الثقفى . لكن الهزيمة لحقت بهذه الثورة ، فاضطر الاثنان إلى الفرار إلى بلاد الزنج ، مما كان من أثره انتقال المذهب الإباضى إلى شرق إفريقيا (١) . وانتشرت الإباضية كذلك فى شمال أفريقيا منتصف القرن الثانى للهجرة ، وقامت بها عدة دويلات إباضية ومنها دولة قامت فى تاهرت ، أسسها عبد الرحمن بن رستم سنة ١٦٠ هـ ، واستمرت مايقرب من ١٣٦ عاماً حتى أزالها أبو عبيدالله الشيعى فى عام ٢٩٦ هـ (٢) .

المقصود بهذه الإشارات إلى انتشار الإباضية فى مختلف الأماكن من العالم الإسلامى ، ونجاحها فى تكوين إمامات خاصة بها ، أن الإمامة الإباضية لا تعنى صفة العموم ، أو بمعنى آخر لا تشترط ضرورة وجود إمام واحد للجماعة الإسلامية الواحدة ، بل تسمح لكل جماعة من الجماعات فى أى مكان أن تختار لنفسها الإمام الذى تراه صالحاً لها .

وفى عمان بدأ الإباضيون ينتخبون أئمتهم منذ النصف الأول من القرن الثانى الهجرى (٣) ، وظلت الإمامة العمانية تسير دون انقطاع تقريبا مدى أربعة قرون . ثم خلا مقعد الإمامة لمدة قرنين ونصف قرن ، وسيطر فى أثنائها النبهانيون على الحكم ، فألغوا الإمامة ، ولقبوا أنفسهم بالملوك . ثم حدثت الثورات الإباضية التى أعادت بعث الإمامة فى النصف الأول من القرن التاسع الهجرى ( النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادى ) ، واستمرت الإمامة قائمة منذ ذلك الوقت حتى عام ١٥٦١ ، ثم انقطعت لأكثر من ستين عاماً . وقامت على أثرها

---

(١) انظر Pearce : Zanzibar ; The Island Metropolis of East Africa. p. 45; Ingrams: Arabia. & The Isles. pp, 6—8.

(٢) البارونى : الأزهار الرياضية فى أئمة وملوك الإباضية ، ص ٨٣ وما يليها .

(٣) انظر زامباور : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى ، جـ ١ ، ص ١٩١ـ١٩٤ .

الإمامة الإباضية فى أسرة اليعاربة التى ظلت تمارس الحكم فى عمان من ١٦٢٤ إلى ١٧٣٨م . وعلى الرغم من عدم ميل الإباضين إلى حصر الإمامة فى أسرة واحدة ، فإن الإمامة استمرت قائمة فى تلك الأسرة على طريقة الانتخاب بين أفرادها لأكثر من مائة عام . وسبب ذلك فيما يبدو أن هذه الأسرة نجحت فى تعزيز مركزها لدى العمانيين ، بفضل جهودها فى الصراع الذى نشب بين عمان والبرتغاليين،وبفضل ما حققته لعمان من تفوق بحرى ، وخاصة فى عهد أئمتها ناصر بن مرشد وسيف بن سلطان . فى عهد هذين الإمامين ظهر أكبر أسطول عربى منظم ، وأصبح هذا الأسطول فى نهاية القرن السابع عشر الميلادى قوة بحرية لا نظير لها فى مياه الخليج العربى والمحيط الهندى . وبفضل قوة هذا الأسطول طارد اليعاربة سفن البرتغاليين فى شرق أفريقيا وسواحل الهند . ولذا كانت عمان احدى القوى المحلية التى أسهمت فى الإجهاز على ، الإمبراطورية البرتغالية فى المحيط الهندى والخليج العربى وشرق أفريقيا . وحفظ السالمى مؤرخ عمان الإباضى بعض الرسائل المتبادلة بين اليعاربة وخصومهم البرتغاليين ، وهى تنم عن روح التحدى والعداء التى تملكت الطرفين. وشرح هذا المؤرخ كذلك أعمال سيف بن سلطان وحروبه ضد البرتغاليين ، فقال : « إن الإمام حارب النصارى فى جميع الأقطار ، وعمل لهم مراكب عظيمة فى البحر، وعظم جيشه ، وقوى سلطانه ، وأخذ من النصارى منيسه وكلوه وباته ، وغيرها من البلدان التى بالزنج ومن البلاد التى بالهند (١)» .

ثم ما لبثت أسرة اليعاربة أن واجهت صراعاً أسرياً خطيراً حول منصب الإمامة، وكان من نتيجة ذلك أن لجأ بعض المتنازعين من أبناء الأسرة إلى طلب معونة فارس. ولبي نادر شاه الفرصة، وكانت تحدوه آمال واسعة فى بسط السيطرة الفارسية على الخليج(٢) . ولذا احتل الفرس عمان( ١٧٣٨—١٧٤١ )، وكان هذا الاحتلال كفيلاً بقيام حركة تحررية عمانية ضد الفرس تزعمها

---

(١) السالمى : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان ج ٢، ص ٩٦ — ٩٨ .

(٢) أنظر Lockhart : Nadir Shah, .p. 182.

أحمد بن سعيد والى اليعاربة فى ميناء صحار ، وكان لنجاحه فى تخليص عمان من الاحتلال الفارسى تأثير كبير فى انتخابه للإمامة ، وبذلك انتقلت الإمامة الإباضية من أسرة اليعاربة إلى أسرة آل أبى سعيد التى لا تزال تحكم فى مسقط حتى الوقت الحاضر . ولما مات الإمام أحمد هذا وقع اختيار العمانيين على ابنه سعيد ، وكان ذلك فى عام ١٧٨٣(١) .

وشهد عهد الإمام سعيد بن أحمد الذى استمر إلى عام ١٨٢٠ م ثنائية الحكم فى عمان ، من حكم دينى يمثله هو كإمام فى الداخل ، وحكم زمنى على الساحل بطبيعة الظروف التى دعت إليه . ذلك أنه حدث فى بحار الشرق على أثر انهيار السيطرة البرتغالية ، أن ظهرت دول أوربية أخرى ، وهى بريطانيا وهولندا وفرنسا ، وهؤلاء كانت لهم سياســة أخرى غير سياسة البرتغاليين الاحتكارية ، إذ انصرفوا إلى تأسيس المستعمرات ، واستغلال الأهالى ، وتكوين الإمبراطوريات . أما فى مجال التجارة فأفسحوا المجال للعناصر التى كانت تعمل فيها من قديم لتعمل من جديد ، ولكنهم حرصوا فى الوقت نفسه على تأمين المواصلات لإمبراطورياتهم الاستعمارية ، وترتب على ذلك دخولهم فى علاقات مع القوى المحلية المسيطرة على أهم القواعد فى طريق هذه المواصلات . ولما كان طابع التنافس بين هذه الدول هو الظاهرة الغالبة لجأت كل منها الى محاولة الاعتماد على القوى ، المحلية وأن تضمن موالاتها لها بقصد توطيد نفوذها . ولما كانت الإمامة الإباضية الدينية لا ترحب بقيام مثل تلك العلاقات من ناحية ، ثم هى بحكم انزوائها فى المناطق الداخلية من ناحية أخرى فإنها تركت هى للحكام المعينين فى الساحل أن يكونوا بحكم الظروف أكثر تحرراً ونزوعاً إلى الاتصالات الخارجية . ولذا دخل أولئك الحكام المحليون فى علاقات مع الفرنسيين والهولنديين والإنجليز ، وشجع ولاة الساحل على ذلك أن سلطة الإمام أخذت وقتذاك فى الضعف ، بسبب التفكك الداخلى الذى نتج عن اقتطاع أقاليم البلاد لبعض أفراد الأسرة الحاكمة ، . يضاف إلى ذلك ضعف الإمام نفسه ، فالواقع أن انتخاب الإمام سعيد لم يكن لكفاءة شخصية

(١) انظر Weliested: Travels in Arabia. vol. 1. p. 396,

اتصف بها، بل كان اعترافاً بما أسداه أبوه من خير للبلاد ، بتخليصها من الفرس . ولعل عدم اعتراف أغلبية العمانيين بإمامة سعيد هو الذى أتاح للحركات الانفصالية الفرصة للسيطرة المحلية ، وهكذا طغت شخصية حكام الساحل على الإمام سعيد، ولم يبق له إلا احتفاظه بلقب الإمامة حتى وفاته فى عام ١٨٢٠، فى الرستاق، بعد أن خرج عليه الكثيرون .

والحق أن حكام الساحل كانوا أكثر تقديراً للموقف الخارجى ، إذ وجدوا من الدول الأجنبية استعداداً للتعامل معهم . ومما زاد فى الحركات الانفصالية أنها قامت فى ظروف التنافس الإنجليزى الفرنسى فى بحار الشرق، خلال حرب السنوات السبع ( ١٧٥٦ — ١٧٦٣ )، وحرب الاستقلال الأمريكية . ولذلك استفادت الحركات الانفصالية فى مسقط عموماً من هذا التنافس ، إذ عمدت الدول المتنافسة إلى إعطاء كيان للحكام المنفصلين الذين كانوا بحكم وجودهم على الساحل أقرب إلى تلك الدول من الإمامة العمانية الداخلية ، وتأكد هذا الاتجاه حينما عمل بونابرت فى أثناء وجوده بمصر على الاتصال بمسقط ، وحينما بادرت بريطانيا إلى عقد أولى معاهداتها مع مسقط. وكانت هذه المعاهدة تهدف إلى إضعاف النفوذ الفرنسى وإفساح الطريق أمام الإنجليز فى المجالات السياسية والتجارية. ولكن على الرغم من عقد هذه المعاهدة فقد استمر حكام مسقط يتعاملون مع الفرنسيين ، وإن كان قد نتج عن نجاح الإنجليز فى القضاء على النفوذ الفرنسى فى المحيط الهندى ، بعد سقوط جزيرة موريس فى أيديهم سنة ١٨١٠، أن تحول سلاطين مسقط إلى الاعتماد كلية على الإنجليز(١) .

وعلى هذا النحو بدأ ظهور السلطنة التى اتخذت مسقط عاصمة لها، على حين ظلت الإمامة فى عاصمتها الرستاق. لكن وجود حكم فى مسقط وحكم آخر فى المنطقة

---

(١) انظر Ruete : Said Bien Sultan. p. 112.

الساحلية جعل سلطة الإمامة تتقلص وتنزوى فى المقاطاعات الداخلية، على حين أخذت السلطنة تضطلع بشئون الحكم تدريجياً. يضاف إلى ذلك أنه بعد وفاة الإمام سعيد، وعدم مواتاة الفرصة لانتخاب إمام جديد، أصبح حكام الساحل هم السلطة القائمة فعلا. وأدى ذلك إلى الانفصال بينهم وبين الإباضين فى الداخل، لأنهم لم يكونوا على استعداد للاعتراف بأسلوب للحكم سوى الإمامة الإباضية، وآثروا الاحتفاظ بشخصيتهم دون اعتراف منهم بشرعية الحكم القائم على الساحل. ولم يعبأ حكام الساحل بذلك، إذ انهم لم يعودوا بحاجة إلى تأييد دينى يعتمدون عليه، بل بدأوا يستندون إلى نواح أخرى لتأييد نفوذهم، كاصطناع القوة العسكرية، وموالاة الاتصال بالدول الأجنبية. وساعد الإباضيون على عدم الاعتراف بحكم السلاطين، والتمسك بنظام الإمامة رغماً عن عدم انتخاب إمام جديد يخلف الإمام سعيد، أن الأباضية كمذهب لا ترى ضرورة توالى الأئمة فى الحكم، بل تسمح بوجود فترات تخلو فيها الإمامة، مادام لايوجد شخص جدير بها، وهى الفترات التى يطلق عليها لإباضيون فترات الشغور. وعلى ذلك فليس انقطاع الإمامة فى فترة من الفترات معناه انتهائها، لأن الإمامة كانت تظهر ثم تختفى، ثم تعود إلى الانبعاث حينما تواتيها الفرصة.

وهكذا قبعت المقاطعات الداخلية فى عمان، بعد تحول مركز الثقل إلى مسقط، وهى لاتكاد تشارك بشىء فى زمام الحكم. وبدأ الصراع يظهر قوياً بين الساحل والداخل فى عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ – ١٨٥٦)، الذى انتهز فرصة وفاة الإمام فاتجه إلى توحيد عمان، ولكنه وجد معارضة شديدة. والحق أن سيرة سعيد بن سلطان كانت مدعاة لتوسيع الهوة بينه وبين الإباضين، إذ كانوا يأخذون عليه ميله إلى الأساليب الأوربية، وحسن استقباله للأجانب. وزادت كراهيتهم له عندما عقد معاهدات كانت تبيح للأجانب حرية الدخول، بل الإقامة والمتاجرة والمرور مع بضائعهم، فى جميع أراضى عمان. ومعنى ذلك ولو من حيث المبدأ أن تفتح مناطق كثيرة أبوابها، على حين يصر كثيرون من زعماء الداخل على إيصادها. ثم كانت هناك فضلا عن ذلك معاهدات إلغاء تجارة الرقيق التى لم يمانع السيد سعيد فى عقدها مع بريطانيا. ويمكن أن نقرر هنا أن الحاجز الذى يفصل بين السلطنة والداخل حاجز دينى بطبيعته.

فى مسقط أمور كثيرة صارت تعد مقبولة، نظراً لاتصال مسقط بالهند والغرب، ولكن الإباضيين فى الداخل ينكرونها و يستنكرونها. ولما كان حكام آل أبى سعيد إباضيين أيضاً ، بالاسم على الإقل، ساعدت هذه الحقيقة على زيادة التبرم بأعمالهم بين المتحمسين الذين يقطنون وراء الجبال . وهنا نشير إلى ما ذكره لوريمار فى تعليقه على نقل العاصمة إل مسقط، إذ قال «إن نقل العاصمة إلى الساحل عرض الحكام لتأثير حضارة أجنبية أبعدتهم عن قبائل الداخل ، وقللت من محبتهم بين رعاياهم ، ولو بقيت العاصمة فى الرستاق لكان من الممكن أن تتمتع عمان بمزايا حكومة أكثر استقامة ونشاطا، وكان يمكن أن يكون الفساد الخلقى للأسرة الحاكمة أقل سرعة .»

ويعنينا هنا أن نوضح بعض المظاهر التى نتجت عن انتقال العاصمة إلى مسقط ، فأولا بدأ الحكام يتخلون عن لقب الإمامة . ولما كان لقب السلطان لم يتضح لحكام مسقط إلا بعد تقسيم السلطنة فى عام ١٨٦١، واعتراف إنجلترا وفرنسا فى التصريح المشترك باستقلال كل من سلطان مسقط وسلطان زنجبار سنة ١٨٦٢، اتخذ الحكام لقب «السيد» الذى راق لهم استخدامه، ولا يعنى هذا اللقب ادعاءهم المجىء من سلالة شريفة ، وإنما لا يعدو أن يكون نوعاً من ألقاب التعظيم .

وثانيا : بدأ الحكام يعتمدون على الجنود المرتزقة لتأكيد سيطرتهم، ولا شك أن للتعارض والعداء الشديد الذى كان قائماً بين الحكام والإباضيين المتحمسين تأثير كبير فى عدم وجود جيش وطنى من أهل البلاد . ومن هنا كان استخدام الحكام لعناصر البلوش والزيجلوس التى كانت تأتى من السند وسواحل مكران، ولا تزال عناصر البلوش مستخدمة فى جيش السلطنة حتى الوقت الحاضر. وكما كشف تقرير دى بنج فى عام ١٩٦٣ أن عدد هذه العناصر بلغ أكثر من نصف قوات مسقط ، فإنه أصبح من الصعب على الحكام أن يعتمدوا على الموارد الداخلية، فهى فقيرة فى جملتها ، فضلا عن عدم ضمانها ، وإنما أتاحت لهم السيطرة على الساحل فرصة الحصول على مكوس جمركية، وخاصة حينما نجحوا فى مدّ السيطرة العمانية على الساحل الشرقى للخليج وإدارة

موانى بندر عباس وجزيرة هورموز والقشم ، ابتداءا من عام ١٧٩٨ (١) .

ثالثا ، فشل حكام مسقط رغم كونهم إباضيين فى أن يحدثوا وحدة بينهم وبين غيرهم من الإباضيين المتحمسين فى الداخل ، بل كانوا يواجهون أعنف المعارضة . وربما يكون للطابع الحضرى وما تبعه من علاقات خارجية عاملا فى زوال تعصب إباضية الساحل للعقيدة الاباضية ذاتها ، إلا أن المشكلة هى أن إباضية الداخل استمروا على تمسكهم الشديد بتعاليمهم . ويمكن تشبيه تلك المشكلة بما واجهته الدولة السعودية فى صراعها ضد المتحمسين من اتباع الدعوة الوهابية، وبينما نجحت السعودية فى ذلك فشل سلاطين مسقط ومرجع ذلك أن السلاطين اتجهوا الى إحداث التطور فى صميم العقيدة الإباضية بإدخال الحكم الوراثى وإهمالهم لنظام الإمامة .

وكان من المتوقع أن تنجح حركات إحياء الإمامة فى الوقت الذى ضعفت فيه سيطرة الحكام على مقاطعات الداخل،أو كما حدث مثلا فى انصراف السيدسعيد الى شئون ممتلكاته فى شرق أفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وفعلا قامت عدة محاولات تهدف إلى إحداث انقلاب فى نظام الحكم،والرجوع به الى أصوله الأولى . لكن هذه المحاولات لم يقدر لها النجاح، ويرجع ذلك إلى التأييد الذى كان يلقاه حكام مسقط من جانب الإنجليز ، لأن إنجلترا كانت تفضل فى أن تتعامل مع السلاطين عن أن تصطدم بالإمامة وما فيها من تعاليم ومبادىء تتعارض مع مصالحها . ثم هناك عامل آخر وهو الغزوات السعودية المتكررة التى تعرضت لها الأقاليم الداخلية من عمان ، وما كان لهذه الغزوات من تأثير فى احتدام الصراع والعصبية التى كانت قائمة بين عرب الشمال من الغافريين وعرب الجنوب من الهناويين ، إذ كان السعوديون يعدون من عرب الشمال . وأدى ذلك إلى أن غافرية عمان كانوا أسرع إلى تشرب الدعوة الوهابية ونشرها والدعاية لها فى واحتى الظاهرة والبوريمى ، مما أوجد للسعوديين مطالب متعددة فى هذه المناطق ، فى حين عمل عرب الجنوب من

(١) Palgrave: Narrative of a Year's Journey Through Central & Eastern Arabia. vol 1. p. 255.

الهناويين الإباضيين على محاربة السعوديين، أي أن الصراع الديني بين الإباضيين والوهابيين اصطبغ بالنزعة القبلية السائدة (١). وهكذا وجد الإباضيون أن الضغط أصبح قويا عليهم من جانب السعوديين في الشرق، ومن جانب السلطنة على الساحل في الغرب. وكان ذلك الضغط المزدوج من أكبر الأسباب التي حالت دون بعث الإمامة الإباضية. ثم حدث أن قام السعوديون عدة مرات بالتعاون مع السيد ثويني باحباط ثورة إباضية نشبت عام ١٨٥٣. ويمكن أن نضيف إلى أسباب إحياء بعث الامامة الإباضية القرن التاسع عشر عدة عوامل أخرى، منها أن بعض الذين قاموا بمحاولة إحيائها لم تكن تحدوهم رغبات صادقة في ذلك، ولم يكن ما قاموا به إلا نوعاً من التنازع العائلي في دولة البوسعيد، أي أن بعض هذه المحاولات كانت في حد ذاتها صراعاً أسرياً، فضلا عن أن الإباضيين لم يحققوا نجاحا في التوفيق بين القبائل الهناوية والغافرية. واستمرت المقاطعات الداخلية في عمان تعاني من تعقد الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية، واقصد بذلك انقسام قبائلها إلى مجموعات طبقاً للدين والفئة ومناهج المعيشة، وأصبح عدم اتحاد تلك القبائل من أهم العوامل التي أدت إلى فشل بعث الإمامة الإباضية.

ولكن في عام ١٨٦٨ سمحت الأحوال بفرصة لإحياء الإمامة في وقت لم يكن فيه سلطان مسقط حائزاً على تأييد العمانيين، وكان يصطدم دائماً بمحاولات من قبل قريب له في السيطرة على الحكم في مسقط، فضلا عن التطلع إلى ممتلكات أسرته في شرق أفريقية، بعد أن فصلتها بريطانيا عن سلطنة مسقط فصلا نهائياً، ولذلك فضلت بريطانيا وقوع مسقط في أيدي الإمامة في وقت لم تكن فيه مطمئنة إلى مصير

(١) ينقسم العمانيون الى قسمين كبيرين، وهما الهناوية و الغافرية، والهنادية عرب الجنوب والغافرية عرب الشمال. وهناك كذلك القحطانيون والعدنانيون، وهما القسمان الكبيران اللذان كان ينقسم اليهم العرب قديماً. ولما كان عرب الجنوب أول الوافدين على عمان استمرت السيطرة في أيديهم، ولكن بمرور الزمن بدأت عناصر الشمال تفد إلى عمان، فاختلط العنصران عن طريق التزاوج. غير أن العصبية القبلية وقفت حائلا دون قيام اتحاد تام بين هذين العنصرين، ولا شك أن ذلك التنافس هو من السمات المميزة لتاريخ عمان القديم والحديث. انظر:

Selections From the Records of Bombay Government, vol. XIX., p' 50.

الحكم فى مسقط ، وهكذا أتاحت الظروف فرصة لانتخاب الإمام عزان بن قيس ، وكانت إمامة ذلك الرجل ذات أهمية من ناحيتين ، وهما أولا :

أنها أدت إلى الإطاحة بحكم السلاطين فى مسقط ، وإن كان ذلك لفترة مؤقتة وثانيا: أنها أول مرة تقوم فيها الإمامة فى مسقط ، وكانت تقوم قبل ذلك فى العواصم القديمة ( أزكى ـ بهلى ـ الرستاق نزوى ). وكان قيام الإمامة فى الساحل كفيلا بتطور العقيدة الإباضية إلى الشكل الذى يتلاءم مع الظروف الجديدة . لكن قصر حكم الإمام عزان كان مسئولا عن عدم تحقيق ذلك ، بالإضافة إلى رفض بريطانيا الاعتراف بعزان بن قيس خلال وإمامته . ومع أن السياسة البريطانية زعمت لنفسها بأنها سياسة عدم التدخل ، فإن الإنجليز اتجهوا بطريق غير مباشر إلى تقويض إمامة عزان وإنهاء عهده ، بتأليب أعدائه عليه، وتحريضهم ضده ، فضلا عن أنه لم تقم علاقات بينهم وبينه رغم استقراره فى الساحل ، إذ دأبت بريطانيا على عـــدم الاعتراف بحكمه .

وإذا استثنينا العداء الذى لقيته إمامة عزان بن قيس من جانب بريطانيا ، فإن عوامل أخرى أدت إلى انهيارها السريع ، وأهم هذه العوامل عدم نجاح عزان فى التوفيق بين القبائل الهناوية والغافرية . ومن المعروف أن القبائل الغافرية استحوزت على سلطات كبيرة فى أثناء حكم السلطان سالم الذى قضى عليه عزان بن قيس ، ولذا كانت الغافرية تعتقد أن الإمامة صارت للهناوية، ولهذا أضمروا العداوة للإمام(١). واصطدم عزان فعلا بعدة ثورات غافرية اتسمت بنزعة دينية، وذلك حينما حرض السعوديون هذه القبائل على الثورة، وبالتالى دخل الإمام فى صراع مرير بينه وبين السعوديين . ومن الطريف أن الإمام عزان فى سبيل حصوله على الأموال اللازمة

---

(١) السالمى : تحفة الأعيان ، المجلد الثانى، ص ٢٤٥ .

لمحاربة السعوديين، التجا إلى الاقتراض من الأهالي، وإلى مصادرة أموال أسرة البوسعيد، بعد أن برر علماء الإباضية مصادرة تلك الأموال بأن السلاطين من آل أبي سعيد «أخذوا الجبايات من غير محلها، ووضعوها في غير أهلها(١)».

وكانت واحة البوريمي هي الموضع الذي دارت فيه المعارك بين الإباضيين والسعوديين. وهناك عامل هام آخر نستطيع أن نعلل به انهيار إمامة عزان بن قيس، وهذا العامل هو أن الإمامة أخفقت في أن تكتسب تأييداً، إذ كان من نتيجة تعسف الإباضيين أن طبقت إجراءات وقع عبئها على الناس، مما جعلهم يؤثرون حكم السلاطين على الحكم المتزمت للأئمة ولما زادت المخاطر على الإمامة في أيامها الاخيرة، صار من الضروري تطبيق إجراءات زادت في شدتها عن كل ما سبقها، حتى إن كثيراً من الذين كانوا يريدون الإمامة من الناحية النظرية لم يكونوا على استعداد من الناحية العملية لبذل التضحيات في سبيل إنقاذها.

وزاد الأمر سوءا أن القوة الرئيسية للإمامة كانت مركزة في أيدي شيوخ من غلاة التعصب، ولهذا لم تلق الإمامة تأييداً في الساحل، حيث كان الأهالي قد تعودوا مظاهر الحضارة، بل لقد أشيع عند مقتل الإمام عزان أن الرصاصة القاتلة أطلقت عليه من أيدي أحد أتباعه(٢)، ولو صدقت هذه الرواية فهي تدل على عدم الاستجابة التي اصطدمت بها الإمامة، كما تدل على فشلها في الحصول على التأييد العام. أما بريطانيا فإنها لم تكف طوال السنوات التي قضاها عزان في الإمامة عن مراقبة أوضاع الحكم الجديد، ويبدو أن رحلة كولمب، وهو أحد رجال البحرية الهندية، إلى مسقط حول ذلك الوقت، كانت بتعليمات من حكومة الهند للتجسس على نظام الحكم القائم. ويشير كولمب إلى أنه ثبت لديه بعد سؤاله لعدد كبير من أهالي مسقط، أنهم غير راضين عن حكم الإمام، نتيجة لتعسفه(٣). يضاف إلى ذلك أن بريطانيا أخذت تدبر المؤامرات ضد عزان، وتشجع السيد تركي، وتمده

---

(٢) السالمي : تحفة الأعيان، ج٢، ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(١) المصدر السابق، ص ٢٦٦.

(٣) Colomb: Slave Catching in the Indian Ocean. pp, 122-127

بالسلاح، وأصبح أملها الأول إعادة تأسيس ذلك النوع من الحكم المفضل لديها فى مسقط، وهو الحكم الذى يعتمد على سلطتها ويخدم رغبتها .

وفى أثناء السنوات التى أعقبت اغتيال عزان بن قيس سنة ١٨٧١، أى حتى عام ١٩١٣، تجددت الثورات الإباضية فى عمان، لكنها لم تسفر عن إحياء جديد للإمامة، لأن السلاطين استخدموا سلاح الرشوة وإغداق الأموال على القبائل المسيطرة على الطرق المؤدية من الداخل إلى مسقط . وتؤكد المصادر البريطانية نفسها أن كل ما كان يتحصل عليه السلاطين من رواتب سنوية من الحكومة البريطانية. كانوا ينفقون أكثره للحصول على ولاء هذه القبائل لهم . وبلغ من تهديد قبائل الداخل للسلطنة ما ذكره الكولونيل روزن ، وهو ديبلوماسى ألمانى زار مسقط حول ذلك الوقت، بأن وصول قبائل الداخل إلى أبواب مسقط كان فى كل عام بمثابة نذير لجيش السلطان بالاختفاء فى أقبية المدينة وكهوفها. وكان حفظ النظام موكولا فى معظمه إلى إحدى السفن الحربية البريطانية التى كانت تجوب الخليج، وكان على السلطان أن يلجأ إلى أية وسيلة مهما بلغت من القسوة، للقضاء على أشد خصومه خطراً . وإزاء التهديدات المستمرة أصدرت الحكومة البريطانية فى الهند فى عام ١٨٨٦ تصريحاً أكدت فيه بأنها لن تسمح بحدوث أى هجوم على مسقط ، ولو دعى الأمر إلى تدخلها بالقوة للحيلولة دون ذلك .

ولكن فى عام ١٩١٣ أعيد بعث الإمامة الإباضية ، حينما ولى شئونها الإمام راشد الخروصى . وفى تلك السنة أعلن الإمام الجديد خلع السلطان وتكفيره، وبدأت قواته تتحرك من الداخل فى طريقها إلى مسقط(١) . وتعود أسباب هذه الثورة إلى زيادة النفوذ البريطانى فى مسقط، وخاصة بعد أن نجحت بريطانيا فى القضاء على منافسة فرنسا، وإلى إخضاع السلطان لمطالبها فيما يتعلق بأمور التجارة بالسلاح والرقيق، وقبوله استغلال بريطانيا لموارد عمان الداخلية . على أن ثورة ١٩١٣ لم تكن ثورة دينية صرفة تهدف

(١) أوراق التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى والمملكة العربية السعودية ، ج ١ ، ص ٣٠٤ .

إلى تطبيق التعاليم الإباضية كما أنها لم تكن انقلاباً فى أحد فروع الأسرة الحاكمة ، كما حدث فى إمامة عزان بن قيس بل تبدو فيها بوادر الحركة القومية . والراجح أن السيد فيصل سلطان مسقط حاول تهدئة هذه الثورة بمحاولة تنصيب نفسه إماما على المذهب الإباضى. على أن نقطة الخلاف بينه وبين زعماء الإباضية ترجع إلى تمسكه بأن يكون إماما وسلطاناً معاً ، فضلا عن رفضه الموافقة على كثير من مطالبهم .وقبل اندلاع الثورة كان أول ما اتجه إليه الإباضيون أن يفيدوا من تجاربهم السابقة فقد عملوا على التمكين لأنفسهم بالصلح بين القبائل ، من غافرية وهناوية ، وفعلا نجحت الثورة بفضل التعاون الذى تم بين زعماء مناطق الشرقية وزعماء الجبل الأخضر. وما يستدعى الانتباه أن الشعور ضد أسرة البوسعيد أصبح قوياً إلى درجة أن لم يهتم أحد لانتخاب أى فرد من أفراد هذا البيت ، كما حدث فى حالة الإمام عزان بن قيس .وفى العام التالى لنشوب الحرب العالمية الأولى كانت قوات الإمامة تحيط بالسلطنة من كل جانب ، وعجزت الحكومة البريطانية بسبب اشتراكها فى الحرب عن الاستمرار فى المقاومة، وأصبح أهم ما تحرص عليه أن توجد تهدئة بين الإمامة والسلطنة ، خوفاً مما يترتب على دعوة الإمام للجهاد الدينى من تأثير على مركز بريطانيا . وظهر هذا الاتجاه فى عام ١٩١٥ ،حينما زار لورد هاردنج نائب الملك فى الهند منطقة الخليج ، وطلب من سلطان مسقط أن يسالم الثائرين ، وأن يعقد معهم صلحاً يتنازل بموجبه عن المناطق التى تم لهم احتلالها، بعد أن أعلن له صراحة أن الإنجليز لن يتمكنوا من الاستمرار فى مساعدته . وعندما انتهت الحرب بذلت بريطانيا جهوداً كبيرة لإقرار الوضع بين الطرفين، ونصح المقيم البريطانى فى الخليج للسلطان تيمور بن فيصل بوجوب عقد صلح مع زعماء الداخل . وفى نفس الوقت بعثت بريطانيا عام ١٩١٩ برسالة إلى زعماء عمان تطلب منهم وقف إطلاق النار ، وجاء فى هذه الرسالة التى وقعها القنصل البريطانى فى مسقط « أكتب إليكم بالخصوص ، لأخبركم أن إرادتنا هى أن نساعد فى تأليف حكومة عربية فى كل البلاد العربية ، لتحكم حسب عوائدها ، وحيث تخلص العرب من ربقة جور الأتراك ، فالرجاء وثيق أنهم

سيتقدمون فى أمورهم على الطريقة العربية الطيبة ، وبما أن الفرصة الان سنحت لأن نلتفت إلى عمان فإنه من الواجب أن أحاول أن أشرح لكم سياستنا ».
وبعد أن أوضح القنصل البريطانى أنه يريد التباحث مع العمانيين، لإقرار السلام فى المنطقة فإنه أخذ يهددهم بقوله «إن لدينا خمسمائة ألف من العساكر المدربة على الحروب فى العراق، وقد فرغوا من أعمالهم الحربية ،ولا حاجة لنا بهم هناك . وبضعة آلاف منهم تكفى للاستيلاء على عمان بأسرها ، لو أننا أردنا بكم سوءا ، والسيد تيمور يخالفكم فى أنه يحاول أن يكون على صداقة معنا». وتضمنت الرسالة تهديداً اقتصاديا، إذ جاء فيها «إن الحاكم المتولى على السواحل لا يعجز عن فرض الخراج على ما يذهب إليكم .. وتعلمون كذلك أن زمام أمور البحر فى أيدينا ، فإن كنتم تريدون مناصبتنا العداء فلن نسمح أن يباع لكم الأرز أو القمح أو الأثواب التى تلبسونها، وان نبيح لكم بيع تموركم ، مع العلم بأن كل تجارتكم لا تجرى إلا فى بلادنا . ولكن إذا كنتم مستحسنون صداقتنا فأننا سوف نقوم بمساعدتكم كما نساعد الآن السيد تيمور ، لكن إن لم ترضوا الآن أن تعاونونا فالعواقب الوخيمة ستحل بكم وليس بنا، ومن المتعذر أن نكون أصدقاء لمن لا يريد صداقتنا (١) .

والواقع أنه على الرغم مما فى هذه الرسالة من عبارات التهديد، فإنها تتضمن أيضاً الاعتراف باستقلال عمان، وقد تأكد هذا الاعتراف فى عام ١٩٢٠، بعقد معاهدة السيب التى وقعها نيابة الإمام ممثلة الشيخ عيسى بن صالح الحارثى، ومن قبل السلطان تيمور بن فيصل مستر وينجت قنصل بريطانيا فى مسقط . وفى هذه المعاهدة تعهد السلطان بعدم التدخل فى شئون عمان الداخلية وتعهد ممثلوا الإمامة من جانبهم بأن يمتنعوا عن الهجوم على مسقط. ورحبت الحكومة البريطانية بهذه الاتفاقية التى عقدت بواسطتها، واعتبرتها نهاية لصراع

(١) أخذت هذه الرسالة من مكتب إمامة عمان بالقاهرة ، كما يوجد نص هذه الرسالة وغيرها من الرسائل التى تبودلت بين القنصل البريطانى فى مسقط والشيخ عيسى بن على فى:

Question of Oman, Report of the Ad—Hoc Committee on Oman, United Nations General Assembly Distr. General A / 5846 1965. p. 80 ff

طويل بين الإمامة والسلطنة ، وبداية لعهد مستقر لسلطنة مسقط التي كانت دوما تخضع للتهديدات العسكرية من داخلية عمان .

واستمرت الأوضاع هادئة في عمان من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٤ ، وتعاقب الأئمة في أثنائها في الحكم ، وخلف الخروصي في عام ١٩٢٠ الإمام عبد الله الخليلي . وعندما توفي الخليلي في عام ١٩٥٤ أعان العمانيون انتخاب الإمام الحالي ، وهو غالب بن علي . ولم تحدث مشاكل خلال هذه السنوات بين الإمامة والسلطنة ، إلا في عام ١٩٣٧ ، حينما احتج الإمام على منح السلطان امتيازاً لإحدى الشركات البترولية التابعة لشركة بترول العراق (١) ، للتنقيب عن البترول في أراضي عمان ، واعتبر أن منح هذا الامتياز خرقا لمعاهدة السيب . ثم كانت بعد ذلك المشكلة الرئيسية التي حدثت في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧ ، وهي احتلال قوات مسقط لأراضي الإمامة في الداخل ، مما دفع بالقضية العمانية إلى مجال المناقشة الدولية .

وتثير معاهدة السيب جدلا قوياً بين الحكومة البريطانية المتحدثة باسم سلطان مسقط ، وبين زعماء الإمامة . ومما يزيد التساؤل عدم وجود نص رسمي لتلك المعاهدة يمكن الاعتماد عليه ، فزعماء الإمامة يؤكدون أنهم وقعوها كممثلين عن الإمام لا عن أنفسهم ، وأنه صدق على هذه المعاهدة كل من الإمام والسلطان . ولكن ديباجة المعاهدة ، كما وردت في تقرير دي ربنج لم ينص فيها على الإمام ، وإنما كل ما جاء فيها « هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح بن علي عن سكان عمان » ، كما أنه لا يوجد تصديق من الإمام على هذا الصلح المشار إليه . ولكن زعماء الإمامة يؤكدون أن هناك نصاً آخر للمعاهدة مصدقاً عليه من قبل الإمام ، وإن كان هذا النص ضاع في أثناء احدى الإغارات التي تعرضت لها عمان من ناحية مسقط . ويثير عدم إظهار النص الخاص بالسلطان ، ثم إنكاره ، تساؤلا في ذلك الصدد ، وخاصة أن السلطان الحالي يرى أن هذه المعاهدة كانت خطأ سياسياً من والده الراحل ، وأنه لا يعترف بها ،

---

(١) أنظر Petroleum Development : Oman & Dhofar.

ويعتبرها اتفاقية مؤقتة وشخصية ، من جانب والده وزعماء بعض القبائل في عمان ، وأنه لا يعقل منطقياً أن يعقد السلطان معاهدة بينه وبين رعاياه(١) .

ولكن مما يؤيد وجهة نظر الإمامة في التمسك بمعاهدة السيب، أنها عقدت في وقت كان فيه الموقف في صالح الإمامة، وأن بريطانيا هي التي حاولت منذ نهاية الحرب في عام ١٩١٨، تنظيم مقابلة بين الشيخ عيسى نائب الإمام والقنصل البريطاني في مسقط ، للتفاوض في عقدها . وعلى الرغم مما يبدو من إلحاح بريطانيا ، كما ذكرنا سابقاً، ولجوئها إلى التهديد، فإن زعماء الإمامة حرصوا على عقد هذه المعاهدة، وكانوا أكثر تقديراً لحقيقة الموقف الذي ترتب على سيطرة بريطانيا على الساحل ، وما قد تؤدي إليه هذه السيطرة من تضييق الحصار على الإمامة ، فبوسع بريطانيا في هذه الحالة أن تخنق الإمامة سياسياً واقتصادياً ، ولذلك وافق الزعماء على عقد هذه المعاهدة ، وخاصة أنها قررت ألا تزيد نسبة المكوس الجمركية عن ٥٪، وأن يتمتع العمانيون بالأمان في موانى الساحل (٢). وعلى العموم فإن معاهدة السيب ، وإن لم نحصل على نص رسمي لها فمن المعروف أنها كانت تنص على أربعة شروط بالنسبة للإمامة ، وأربعة شروط أخرى بالنسبة للسلطنة . وهذه الشروط تتناول العلاقات التجارية ، وسلطة المحاكم والهاربين من القانون . غير أن النص الأساسي الذي تعهد به الطرفان، وألزما نفسيهما به، هو الخاص بعدم الاعتداء وعدم التدخل في شئونها

---

(١) United Nations Official Records—Records on Oman General Assembly, Distr. General A / 5846, January 1965 p. 90 ff.

(٢) Memorandum Submitted to the Committee by the United Kingdom « The Relationships between the United Kingdom & Sultanate of Muskat & Oman, United Nations Official Records A / 5846 Annex XI p. 1

الداخلية(١)، فضلا عما تضمنته الرسائل المتبادلة بين المقيم البريطانى فى الخليج وزعماء الإمامة ، من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٢ ، من تأكيدات باستقلال الإمامة عن السلطنة ، إذ يحملهم مسئولية الاعتداءات التى تقع من قبائل الإمامة على القبائل الخاضعة للسلطنة ، ويعد ذلك مخالفة لشروط معاهدة السيب ، كما تضمنت هذه المراسلات بعض العبارات التى تؤكد صفة الاستقلال .

وبالإضافة إلى ذلك أكد الرحالة والكتاب الذين زاروا مسقط ، أوعملوا بها بعد معاهدة السيب ومنهم برترام توماس الذى كان يشغل منصب وزير المالية فى حكومة السلطان تيمور بن فيصل، أن السلطان لم تكن تتعدى سلطته الساحل (٢) ، وأكد كابتن إكليس أن معاهدة السيب تعد تسليماً باستقلال عمان، وقال ريتشارد سانجر إن البلاد انقسمت بانتهاء الحرب العالمية الأولى إلى قسمين ، إمامة عمان فى المنطقة الجبلية ، وحكومة مسقط فى المنطقة الساحلية . أما الصحفى البريطانى جيمس موريس ،فأكد أن معاهدة السيب نصت على سيادة السلطان فى عمان ، ومن المعروف أن جيمس موريس رافق سلطان مسقط فى رحلته إلى داخلية عمان، فى عام ١٩٥٥،وتمت هذه الرحلة تحت حماية الحراب البريطانية ، وبسبب هذه الحقيقة

---

(١) قررت معاهدة السيب أربعة مواد لصالح الإمامة، وأربعة أخرى لصالح السلطنة، وهى كالآتى : أولا المواد الخاصة بالإمامة : ١ ـ لا تفرض ضرائب أكثر من ٥ ٪ على البضائع الواردة من عمان إلى موانى مسقط ـ ومطرح وصور. ٢ يتمتع العمانيون بالإمامة والحرية فى مدن الساحل. ٣ ـ ترفع جميع القيود على دخول العمانيين مسقط ومطرح وغيرهما من موانى الساحل. ٤ ـ تتعهد حكومة السلطان بأن تسلم اللاجئين الهاربين من عدالة عمان .

أما المواد الخاصة بالسلطنة فهى : ١ ـ يتعهد شيوخ وقبائل عمان بعدم مهاجمة المدن الساحلية، ولا يتدخلون فى شئون الحكم . ٢ ـ يتمتع أهالى مسقط المشتغلون بالتجارة بالحرية والأمان فى مقاطعات عمان . ٣ ـ تسليم اللاجئين . ٤ ـ تقرر مطالب التجار للعمانيين على أساس تعاليم الإسلام .

(٢) أنظر United Nations official Records A/5846 p. 103. See also, Bertram Thomas, Arab Rule Under The Al Bu Said Dynasty in Oman & Zauzibar London, 1939.

اختار موريس عنواناً ساخراً لكتاب صدر له أخيراً ، إذ أسماه سلطان في عمان .

والواقع أنه منذ عقد معاهدة السيب، وعلى الرغم من أنه لم توضع حدود سياسية بين الإمامة والسلطنة،فإن الحدود كان متفقا عليها عرفيا بين الطرفين. واستمر الأئمة يعينون الولاة والقضاة ،ويجمعون الزكاة ، بل تطور الأمر في السنوات الأخيرة من حكم الإمام الخليلي حتى أصبح للإمامة جوازات سفر معترف بها في بعض الدول العربية . ولكن بريطانيا ظلت تبني اعتراضها على عدم وجود كيان مستقل للإمامة لأنه لم يحدث لها أن أقامت علاقات خارجية بينها وبين الدول ، والرد على ذلك أن نفوذ بريطانيا هو الذى حال دون قيام تلك الاتصالات حتى في محيط العلاقات العربية، إذ بذلت عدة محاولات منذ عام ١٩٥٣ لضم إمامة عمان إلى الجامعة العربية ،ولكن لقى هذا الطلب رفضاً من كثير من الدول العربية التى لم تكن تحررت من إشراف بريطانيا بدعوى أن الإمامة لم تستكمل مقومات الاستقلال الذى ينص عليه ميثاق الجامعة(١) . غير أنه إذا كانت وجهة النظر البريطانية ترى عدم الاعتراف بالإمامة ، بدعوى أنها ليست ذات كيان سياسي مستقل ، فهل يعني ذلك أن مسقط تتمتع فعلا بهذا الكيان ؟الحقيقة هي أن سلطنة مسقط تخضع خضوعاً مطلقاً للسيطرة البريطانية، فبريطانيا تتحكم في السلطنة بمقتضى عدة اتفاقيات ومعاهدات عقدتها مع السلاطين منذ أواخر القرن التاسع عشر . أما الدعوى بأنه كان لسلطنة مسقط علاقات خارجية مع غير بريطانيا من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية(١٨٣٣) وفرنسا ( ١٨٤٤ ) وهولندا ( ١٨٧٧ ) (٢) ، ففي نظر الإمامة أن هذه

---

(١) انظر United Nations official Records, p. 109.

(٢) يمكن الرجوع إلى تلك المعاهدات ، وكذلك المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع السلطنة في :

Aitchison : Collection of Treaties, Relating to India & Neighbouring Countries. vols. XI, XII.

المعاهدات لم تكن بين مسقط وهذه الدول ، بقدر ما كانت بين هذه الدول وبين بريطانيا، فضلاً عن أنها لم تتعد النواحي التجارية(١). ومن ناحية أخرى ينبغي الإشارة إلى أن هناك اتفاقية عقدتها بريطانيا مع مسقط في عام ١٨٩١ ، وأشرفت بمقتضاها على علاقات السلطنة الخارجية ، وقررت أن يكون الممثل البريطاني هو الممثل الأجنبي الوحيد في مسقط . ثم إن الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع السلطنة في عهد السلطان تيمور بن فيصل قام بإبرامها باسم السلطان برترام توماس وزير ماليته ، أي أن إنجليزياً كان يتعاقد مع إنجليزي آخر .

على أن المشكلة الرئيسية التي استوجبت ظهور القضية العمانية في المجالين العربي والدولي هي ما تعرضت له مقاطعات الإمامة ، في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧، من اجتياح لأراضيها من قبل قوات مسقط التي كان يؤازرها الإنجليز، ويرجع سبب هذا العدوان إلى عاملين رئيسيين :

أولهما الوعي العربي الذي ظهر في السنوات الأخيرة بشكل واضح في المنطقة العربية، مما جعل بريطانيا تعمل على إحكام سيطرتها على المناطق الخاضعة لها، منعاً لامتداد تيار القومية العربية إليها .

أما العامل الثاني فيرجع إلى اكتشاف البترول في أراضي الإمامة، وطمع بريطانيا في السيطرة على موارد تلك الثروة . والواقع أنه منذ بوادر اكتشاف البترول في عمان وبريطانيا تهدف إلى حصار الإمامة اقتصادياً، ومنع وصول الأسلحة إليها ، مع إثارة الفتن بين القبائل . ثم كانت الخطوة البريطانية الأخيرة ، وهي استخدام القوة المسلحة لإخضاع البلاد، مع ملاحظة أن احتلال القوات البريطانية لواحة البوريمي حول ذلك الوقت (١٩٥٥)، كان له تأثير كبير في الحصار الفعلي حول المقاطعات الداخلية لعمان وبذا أصبحت عمان تعاني من الضغط العسكري شرقاً وغرباً .

وعند عرض القضية العمانية على الأمم المتحدة، في عام ١٩٥٧ ، كانت وجهة النظر العربية أن الإمامة دولة مستقلة، حافظت على استقلالها على مدى العصور،

(١) United Nations, op. cit. A/5846 pp. 129 - 132

وأنها دخلت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر فى علاقات مع البرتغاليين والفرنسيين، وإنها إذا كانت تخضع حالياً للاحتلال من قبل قوات مسقط، أو بالأحرى تخضع للسيطرة البريطانية، فإن هذا لا ينفى عنها صفة السيادة .

أما وجهة نظر سلطان مسقط فهى وجهة النظر البريطانية ، إذ حرّضه الإنجليز على أن يحتج على بحث موضوع عمان ، لأنها جزء من سلطنته(١) . وأكد المندوب البريطانى المتحدث باسم السلطان أن بحث هذه القضية يعد تدخلا فى شئون دولة مستقلة ذات سيادة، وهى سلطنة مسقط، واعترض على وجود ممثل لإمامة عمان، مدعياً بأنه لا يمثل إلا حفنة من الثائرين ، وحث اللجنة على رفض الطلب العربى ببحث هذه القضية زاعماً أن قبول مناقشتها سيؤدى إلى إيجاد سابقة خطيرة قد تؤدى إلى الإفادة منها مستقبلا لأى ثائر أو معارض للحكومة الشرعية القائمة فى ى بلد كانت .

وهكذا ظلت السياسة البريطانية تتأقلم لتلائم مصالحها ، فهى وإن كانت مع سياسة التفكيك، فهى من أنصار التكامل أيضاً ، حينما يتمشى ذلك مع مصلحتها. ومعنى ذلك أن بريطانيا ترى التمسك بوحدة مسقط وعمان تحت سيطرتها ، لاستغلال موقع عمان الاستراتيجى، ولحماية مصالحها البترولية فى منطقة الخليج ، والذ وتبرر وحدة الإقليمين أى أن عمان ومسقط دولة واحدة لا دولتين . وأن الاسم الأصلى كان عمان فقط ، وأن إضافة اسم مسقط ، يرجع إلى قيام الأجانب ممن تعاملوا مع عمان بالإشارة إليها باسم مسقط ، نظراً إلى أن تلك المعاملات كانت تتم عن طريق مرفأ عمان على الساحل ، وهو مسقط ، وأن سيادة السلطان على عمان يمكن الاستدلال عليها من بعض المعاهدات التى عقدها

---

(*) فى الوقت الذى أكد فيه السلطان بأنه لا يعترف بحق الأمم المتحدة فى مناقشة قضية داخلية من صميم سيادته ، فإنه أعلن استعداده لدعوة ممثل شخصى للسكرتير العام لهيئة الأمم، لزيارة عمان والحصول على الحقائق المطلوبة عن الموضوع. وأعلن السكرتير العام للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٢ قبوله عرض السلطان ، وتشكلت لجنة لاستقصاء الحقائق فى عمان ، برئاسة السفير السويدى فى إسبانيا. وقامت اللجنة فى مارس ١٩٦٣ بزيارة لمسقط ، كما تقابلت مع الإمام غالب بن على فى الدمام . وبعد استقصائها للأوضاع فى مسقط وعمان ، وسؤالها عدداً كبير من العمانيين ، رفعت تقريراً مفصلا إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم، ويمكن الرجوع إلى نص هذا التقرير فى منشورات الأمم المتحدة عن عمان ، وهو للذى أشرنا إليه فى هذه الدراسة .

السلاطين مع الدول الأجنبية، حيث كان يشار فيها إلى لقبه باسم سلطان مسقط وعمان ، وأن معاهدة السيب ليست معاهدة بالمعنى المقرر فى العرف الدولى لإنها لا تعدو اتفاقية تم عقدها بين حكومة السلطان وبعض رؤساء العشائر التى تتضمنها دولته ، وأن تلك الاتفاقية لا تعدو منح تلك فيها لتلك القبائل بعض التوسع فى مباشرة اختصاصاتها الداخلية . وإنه لما يثير التهكم أن تصر بريطانيا على وحدة مسقط وعمان وأن تقف موقف المدافع عن وحدة بلد عربى . ولكن شتان الحال بين وحدة تتم برغبة العمانيين وبين وحدة تفرض عليهم تحت سيطرة بريطانية . وفى أثناء الدورات المتتالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث عرضت القضية العمانية للمناقشة ، اختلفت الآراء بشأنها فاعتبرها البعض مشكلة استعمارية ينبغى تصفيتها ، واعتبرها البعض الآخر مسألة داخلية على حين رأى آخرون عدم اتخاذ قرار فيها قبل استكمال بحثها .

وأصحاب الرأى الأول، وهم ممثلو الدول العربية ومن يؤازرهم من دول المجموعة الآسيوية الأفريقية ، يؤكدون وجهة نظرهم فى أن المشكلة استعمارية ، نظراً للمعاهدات غير المتكافئة التى عقدتها بريطانيا طوال القرن التاسع عشر حتى الوقت الحالى ، ولا سيما المعاهدات التى عقدت فى السنوات الأخيرة لاستغلال المنطقة ، وإقامة القواعد العسكرية فيها ، فضلا عن أن تاريخ بريطانيا مع عمان اقترن بتجزئتها إلى تسع وحدات سياسية ، وهى السلطنة على الساحل ، وعمان فى الداخل ، والمشيخات السبع على الساحل العمانى . وهو ما تسميه بريطانيا بالساحل المتصالح . يضاف إلى ذلك ما اتجهت إليه بريطانيا من اقتطاع ملحقات عمان ، كما حدث فى عام ١٨٥٤ ، عندما حرّضت السلطان سعيد على التنازل لها عن جزر كوريا موريا ، بالإضافة إلى مساعدتها لفارس فى الاستيلاء على البنادر والموانى العربية التى كانت تديرها عمان على الساحل الشرقى للخليج . ويمكن الإشارة أيضاً إلى الفصل الكبير بين مسقط وزنجبار فى عام ١٨٦١ - بمقتضى تحكيم كانبج ، وكانت مسقط وزنجبار قبل ذلك سلطنة واحدة .

أما أصحاب الرأى الثانى ، فيؤكدون أن مشكلة عمان داخلية ،

ويستندون فى ذلك إلى قرار محكمة العدل الدولية الصادر فى ١٩٥٠، وهو يقضي باستقلال مسقط . ومن المعروف أن هذا القرار صدر على أثر أزمة فى العلاقات بين فرنسا وبريطانيا بشأن فرنسة السفن العمانية (١)، وعرفت هذه القضية باسم قضية سفن مسقط . وكان استقلال السلطنة فى صالح بريطانيا ، إذ حرم على فرنسا التدخل لحماية العمانيين. ولكن ثمة حقيقة تستلفت النظر ، وهي أن قرار المحكمة تضمن وضع حدود للسلطنة بحيث تقتصر على الساحل دون الداخل ، إذ لم تكن سيادة السلطان على الداخل فى ذلك الوقت بعيدة عن حدود عاصمته .

وعلى الرغم مما تخضع له مسقط من إشراف بريطاني واضح فى شئونها الداخلية والخارجية، فإن بريطانيا لاتزال تصر على (استقلال) السلطنة وتبرر تدخلها ومساعدتها للسلطان بحكم ما يربطها به من معاهدات ، وإنها لم تتدخل إلا بناء على طلبه لقمع ثورات داخليه تلقى تأييداً من الخارج . وتؤكد بريطانيا أن الحالة أصبحت هادئة منذ عام ١٩٥٩، وعلى ذلك فلا داعي لإثارة هذه المشكلة .

وبعد فإن القضية العمانية تحتاج إلى اهتمام كبير ويجب أن نفهمها على أنها ليست، كما تحاول بريطانيا تصويرها، نزاعاً بين الإمامه والسلطنة ، بل ينبغي أن ننظر إليها على أنها مشكلة استعمارية ، وليست طريقة معالجتنا للقضية هي المطالبة بتجزئة عمان إلى سلطنة فى الساحل وإمامة فى الداخل ، أو التمسك بمعاهدة السيب ، فهذه المعاهدة ينبغي ألا نوليها أهمية ، لما تتضمنه من تكريس فصل مسقط عن عمان، وما هذه المعاهدة إلا واحدة من تلك التسويات التى فرضتها بريطانيا على العالم العربي فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وثمة حقيقة أخرى يجب الإشارة إليها ، وهي أنه يظهر واضحاً فى معالجة قضية عمان أن التأكيد على الصفة التاريخية للإمامة، ووجود كيان لها

---

(١) انظر Firouz Kajare, Le Sultanate d'Oman et La Question de Mascate.

فى مختلف العصور التاريخية ، لا يؤثر شيئاً فى حد ذاته ، وأن معالجة القضية من هذه الزاوية فقط لن يفيد ، إذ تصبح بهذه الطريقة قضية تاريخية ، ولا يكون للكثيرين معلومات كبيرة عنها . وعلى ذلك ينبغى أن يتجه أسلوب معالجة هذه القضية إلى التركيز على وجود الاستعمار البريطانى فى عمان والخليج العربى ، وضرورة العمل على تصفيته ، وإلغاء كافة المعاهدات القديمة التى عقدتها بريطانيا مع إمارات الخليج ، وهى معاهدات أصبحت لا تتفق مع تطورات العصر . وهذا الأسلوب سوف يجتذب الكثير من الدول التى استقلت حديثا ، والتى عانت الكثير من الاستعمار ، وبذلك يمكن عملياً تسهيل القضية العمانية عند عرضها فى المنظمة الدولية . ولكن ينبغى كذلك ملاحظة أن المناقشات الدولية وحدها لا تحل المشاكل ، وإن كانت تساعدها على أن تمضى فى الطريق لإيجاد حل عادل ، وعلى ضوء ما مرت به الحركات التحررية عموماً من تجارب . والخلاصة أن الموقف يحتم أن تكون الثورة العمانية مستمرة ومتجددة ، وأن تجد تأييداً من الرأى العام العالمى ، لإزالة بقايا الاستعمار من العالم العربى .

ثم يأتى بعد ذلك حق تقرير المصير ، وإعطاء الشعب العمانى الفرصة لاختيار حكومة تحررية تقدمية تتفق مع تطورات العصر ، وأن يكون أول هدف تسعى إليه هذه الحكومة المستقبلة تخليص البلاد من الطائفية والقبلية ، مع المضى قدما فى تطويرها وإنقاذها من التخلف الذى فرض عليها أجيالا طويلة .

جمال زكريا قاسم